او النجاعة، وتعمل على تآكل الميزانية العامة بالرواتب المربوطة بسلّم غلاء المعيشة. والمواجهة بين الهستدروت والحكومة حامية، وتأخذ ابعاداً اضرابية متوالية ومتفاقمة. وجدول غلاء المعيشة في ارتفاع مطرد، ومستويات البطالة في ازدياد مستمر. وفوق هذا كله، يقف في مقدم الجانب الاقتصادي في الحكومة اسحق موداعي، المعروف بتأييده الفعلي لمصالح الاغنياء في اسرائيل، وافتقاره لخطة اقتصادية شاملة لاصلاح الوضع الاقتصادي البائس.

ويجب ألّا يغيب عن التحليل هذا أثر هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي في الوضع الاقتصادي في اسرائيل. فالى جانب الموقف الفلسطيني ـ العربي الرافض للهجرة، لاسباب حقيقية ومصيرية تهدد المستقبل الفلسطيني والمصير العربي، يجب الّا يغيب عن تحليلنا الموضوعي، أيضاً، فهم ان هذه الهجرة تشكل البوتقة المفجّرة للأزمة الاقتصادية الاسرائيلية، بجوانبها المختلفة. فمن مشاكل اسكان، الى نقص في الوظائف، الى ارتفاع بمستوى البطالة، وشحّ بمستوى برامج الضمانات المعيشية ( سيكون الأثر السلبي للهجرة على عرب فلسطين ١٩٤٨ تحديداً، وفلسطينيي ١٩٦٧ لاحقاً، اكبر من أي تصور ). وعليه، فان الحكومة الاسرائيلية، على الرغم من ترحيبها الايديولوجي بهذه الهجرة، تواجه، بسببها أيضاً، تحدّيات وأزمات كبيرة، يجب ألّا يهمل أثرها في حساباتنا، لمجرد معارضتنا المبدئية لقضية الهجرة من اساسها.

بطبيعة الحال، تقود الأزمة الاقتصادية الى أزمة ثالثة لا تقل خطورة عن سابقتيها، وهي الازمة الاجتماعية. فالمجتمع الاسرائيلي، حالياً، ولاسباب سياسية واقتصادية مندمجة معاً، يمرّ بمرحلة استقطاب اجتماعي قد تكون الاكثر حدّة منذ قيام اسرائيل. فالاسرائيليون اليهود يتبلورون حالياً، وباستناد من آثار الهجرة من الاتحاد السوفياتي جزئياً، في قطبين متنافرين. وقد بدأت آثار هذا الاستقطاب المتفجر تظهر للعيان بما يسمّى بـ «ثورة المساكن» في اسرائيل، حيث بدأت مجموعات متزايدة من الفقراء والازواج الشابة باقامة «تجمّعات خيامية»، كمدخل للمزاحمة المجتمعية على توفير ظروف حياتية أفضل. وبالطبع، يجب ألّا يغيب عن التحليل، هنا، أثر الدعوة المتنامية داخل تجمّع فلسطينيي ١٩٤٨، والتي تطالب بـ «الحكم الذاتي» للعرب في اسرائيل.

وبالمحصلة، يمكن ان يقال ان الحكومة اليمينية في اسرائيل تواجه وضعاً داخلياً متوتراً من مختلف الجوانب. هذا التوتر يستدعي منها، للحفاظ على بقائها في السلطة، صرف الكثير من الجهد والوقت والموارد على الاهتمام بمعالجة الشؤون الداخلية. ويجب التنويه، هنا، الى ان البحث عن قضية مجمّعة للاسرائيليين، قد تتبلور من خلال افتعال الحكومة الاسرائيلية لأزمة خارجية، تمثّل احد المخارج الاكثر احتمالية امام الحكومة الشاميرية.

على الصعيد الفلسطيني ـ العربي، تواجه الحكومة الاسرائيلية ثلاث قضايا تؤثر في مجرى حساباتها وتحديد سياساتها. فأولاً، هناك الانتفاضة المستمرة داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تحوّلت مع مرور الوقت، الى حرب استنزاف لن تتمكّن اسرائيل، وفقاً لجميع التحليلات الاسرائيلية، من الفوز فيها بالوسائل محض العسكرية. وعلاوة على ان الانتفاضة تستنزف اسرائيل داخلياً، من النواحي الاخلاقية والنفسية والاقتصادية، فان لها آثارها المدوّية على الصعيد الدولي. فالانتفاضة اظهرت للعالم أجمع فظاعة الاحتلال الاسرائيلي، وأبرزت له الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، والتصميم الفلسطيني على احقاق هذه الحقوق، وبيّنت للعالم تعنّت، وصلف، اسرائيل. واصبحت اسرائيل، بالانتفاضة، تواجه، بالاضافة الى معضلتها الداخلية، واقعاً دولياً جديداً